الصباح الاقتصادية 12
العدد 3633 - السنة الثالثة عشرة
الأربعاء 8 شعبان 1441 - الموافق 1 أبريل 2020
Wednesday 1 Abril 2020 - No.3633 - 13 th Year

بهدف دعم أعبائها الجديدة

الوزان: «الغرفة» قدمت 200 ألف دينار لجمعية الهلال الأحمر

- المساهمة بمبلغ مليوني دينار لدعم مكافحة كورونا بالكويت

عقدت غرفة تجارة وصناعة الكويت الاجتماع السادس والخمسين لهيئتها العامة أمس الثلاثاء 31 مارس 2020. ولقد كان مقرراً لهذا الاجتماع يوم الأربعاء الموافق 18 مارس، وتمت الدعوة له بإعلان على موقع الغرفة الالكتروني، بالإضافة إلى النشر في الصحف اليومية الكويتية بتاريخ التاسع عشر من شهر فبراير الماضي، ولكن نظراً للظروف الراهنة التي تمر بها دولة الكويت، والتي لا تخفى على أحد، تأجل الاجتماع وأعلنت الغرفة عن هذا التأجيل في الصحف اليومية بتاريخ السابع عشر من شهر مارس.

ولقد تضمن الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات المطروحة على جدول أعماله، والتي تمثلت، بداية، في قراءة تقرير مراقب الحسابات عن ميزانية الغرفة كما هي في 2019/12/31 وحساباتها الختامية عن السنة المالية 2019، وأكد المراقب أن البيانات المالية للغرفة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

ثم ألقى عبدالوهاب محمد الوزان، نيابة عن رئيس مجلس إدارة الغرفة نظرا لتواجده خارج البلاد، وجاءت كلمته كالتالي: «بالنيابة عن مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الكويت وادارتها التنفيذية، وبالأصالة عن نفسي، أعرب عن صادق الشكر لحضوركم ومشاركتكم في هذا اللقاء السنوي المتجدد، الذي تستلهم فيه الغرفة آراءكم ووجهات نظركم، لتواصل وتطور جهودها في خدمة الكويت واقتصادها، متكلة على الله، معتزة بتمثيلكم، قوية بدعمكم.

عندما تكون الظروف غير عادية، يصبح من الطبيعي أن تأتي هذه الكلمة خلافاً للمعتاد، فهي لن تعرض وإياكم ما تضمنه التقرير الإداري والمالي للغرفة عن سنة 2019، والذي وضع بين أيديكم منذ أكثر من شهر، واضحا ومفصلا ويتصدره ملخص تنفيذي - بل سنقف معكم على محطات أربع، وقفات قصيرة تراعي ما تقتضيه الضرورة.

أولا - كان من المفترض أن تُجرى بتاريخ 25 مارس الجاري، الدورة الثالثون لانتخاب نصف أعضاء مجلس إدارة الغرفة. وبالفعل، تلقت اللجنة الحيادية للاشراف على الانتخابات ستة عشر ترشيحا، أعلنت الغرفة اسماؤهم في الصحف. ولكن مع تصاعد الاجراءات اللازمة لتطويق انتشار فيروس كورونا، تقدم أربعة من السادة المرشحين بالاعتذار عن متابعة الشوط، وبذلك أصبح عدد المرشحين مساويا لعدد الأعضاء المطلوب انتخابهم. وبالتالي، أعلنت لجنة الاشراف على الانتخاب فوز المرشحين الاثني عشر الباقين، علما بأن ولاية مجلس الادارة بتشكيلته الجديدة تبدأ يوم السادس من أبريل القادم.

وإني إذ أشكر الأخوة المرشحين الذين اعتذروا مؤثرين زملاءهم على أنفسهم، وأرجو للفائزين الجدد كل توفيق ونجاح في النهوض بمسؤولياتهم الجديدة، أود أن أتوجه بالشكر والتقدير للزميلين العزيزين محمد حمود زامل القجي وطارق بدر السالم المطوّع، اللذين آثرا إفساح هذه الخدمة التطوعية الوطنية لزملاء جدد، بعد أن خدما الكويت واقتصادها ومجتمع أعمالها على مدى سنوات طويله، وبارقي وأكفأ الإداء.

ثانيا - ليس بمقدوري الا أتحدث عن جائحة انتشار فيروس كورونا في العالم كله، وليس بمقدوري أن احدثكم بما لا تعرفونه في هذا الشان، لذا، ساكتفي بأن أعرض - وبإيجاز شديد - ما قامت به غرفتكم - حتى الآن - مساهمة في تدارك تداعيات هذه الجائحة على الكويت مجتمعاً واقتصادا.

• في الأول من مارس الجاري عقد مجلس الإدارة اجتماعا استضاف خلاله وزير التجارة والصناعة، وجرى البحث في تامين احتياجات المواطنين الصحية والغذائية، والتسهيلات والإجراءات الواجب إقرارها في هذا الشان. وقرر المجلس أن تقدم الغرفة 200 الف دينار لجمعية الهلال الأحمر الكويتي لدعم أعبائها الجديدة.

• في الثاني من مارس، وجهت الغرفة خطاباً لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح تطلعه على قرارات مجلس الإدارة، وتقترح تشكيل فريق عمل من الحكومة والقطاع الخاص للبحث في التداعيات الاقتصادية المتوقعة، والعمل على التخفيف من انعكاساتها. وقد استجاب مجلس الوزراء الموقر مشكورا لهذا الاقتراح، وتشكل الفريق برئاسة وزير التجارة والصناعة، ووزير المالية، ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية، وممثلين عن غرفة تجارة وصناعة الكويت. وقام الفريق بإجراء مشاورات يومية مكثفة مع الجهات الحكومية المعنية، والاتحادات النوعية وأصحاب الاختصاص والخبرة.

• في 15 مارس، عقد مجلس إدارة الغرفة اجتماعا ثانيا لمتابعة جهود الغرفة. وفيه تقرر أن تساهم الغرفة بمبلغ مليوني دينار كويتي لدعم مكافحة كورونا بالكويت. وهذه المساهمة - مثلها مثل كل مساهمات القطاع الخاص الأخرى - لا تنبثق من حاجة الدولة لها، بل تمليها على كل مواطن ومؤسسة وشركة حاجتهم إلى أداء واجبهم الوطني والإنساني.

• إن هيئة مكتب الغرفة في حالة انعقاد دائم لمتابعة جهود الغرفة وللتشاور مع ممثلي الغرفة في الفريق الاقتصادي بين الحكومة والقطاع الخاص.

أما وقفتنا الثالثة، فهي مع الورقة المبادئية التي قدمتها الغرفة في 25مارس الجاري الى فريق العمل بين الحكومة والقطاع الخاص، عن تصوراتها ومقترحاتها لمعالجة تداعيات انتشار وباء كورونا على الاقتصاد الكويتي. واسمحوا لي هنا أن اكتفي بعرض الخطوط العريضة لهذه الورقة، التي نشرت كاملة في الصحف اليومية المحلية وعلى موقع الغرفة.

فمن حيث المنطلقات: أكدت الغرفة صعوبة الأزمة وتعقيداتها، وتعذر ايجاد حلول لها ترضي كافة الأطراف، وأن المعيار الأساس في توجيه الدعم وتحديد حجمه وأولوياته لأي قطاع أو نشاط أو فئه هو درجة الضرر الذي وقع عليهم. والمنطلق الثالث هو ضرورة الحيلولة دون الضغوطات السياسية والمصالح الخاصة التي تنحرف ببرنامج التحفيز أو الأنعاش عن عدالته وأهدافه.

ومن حيث بنود برنامج التحفيز هذا، أعربت الغرفة عن ضرورة أن تعلن الحكومة، وفي أسرع وقت ممكن، عن التزامها التام بدعم صمود الاقتصاد الكويتي أمام الأزمة التي يمر بها الاقتصاد العالمي عموما، والتي يزيد من حدتها - في الكويت - الانخفاض الكبير في اسعار النفط. فالانتظار ليس أفضل مستشار، وهدر الوقت أشد ضرراً من هدر المال. كما دعت ورقة الغرفة الى اعتماد ميزانية انعاش اقتصادي يتراوح حجمها بين 15 و 20% من الناتج المحلي الاجمالي لدولة الكويت عام 2019. وهذه النسبة تقارب متوسط ما اعتمدته الدول الأخرى في المنطقة وخارجها لتمويل انعاش اقتصاداتها. كما اقترحت الغرفة تخفيضا آخر لسعر الاقراض.

وبعد أن دعت ورقة الغرفة الى اعادة هيكلة وجدولة القروض المصرفية للمؤسسات والشركات، وجهت اهتماما خاصا لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتمنت الا يقتصر دعمهم على تأجيل القروض المصرفية، بل أن يمتد إلى أشكال أخرى من الدعم يكون لها أولوية في برنامج التحفيز.

والى جانب الاجراءات اللازمة لطمأنة واستقرار العمالة الوطنية، تعرضت ورقة الغرفة الى معالجة الايجارات، وقطاع خدمات السياحة والسفر والعمالة الوافدة المياومة، والتعليم عن بعد. وانتهت ورقة الغرفة بالقول «إننا لا نهوّل في خطورة الأزمة ولا نهوّن منها، وإننا على ثقة برحمة الله وبقدرتنا على مواجهة هذه الجائحة بالصف الواحد والجهد المشترك والقزعة العامة، إنها الأزمة التي تدعونا جميعا الى أن نسال انفسنا ماذا نستطيع أن نقدم للكويت ؟ ثم نجيب على السؤال بالعمل.

ونصل إلى وقفتنا الرابعة، مع الأخ والصديق والزميل على محمد ثنيان الغانم الذي حالت الظروف الحالية دون عودته الى الكويت، ليكون معنا ومحدثنا في هذا اليوم. خاصة وأن جمعيتنا العامة هذه ستكون آخر جمعية تعقد في ولايته، يعد أن أصر على أن يعيد أمانة ومسؤولية رئاسة غرفة تجارة وصناعة الكويت الى أعضائها، بعد أن حملها على مدى خمسة عشر عاما كان خلالها القوي الأمين الذي تابع مسيرة الرواد فكان أصيل الرأي والموقف، وسرّع خطى وآليات التحديث فكان ابن عصره. فكرّس دور الغرفة في خدمة اقتصاد الكويت ومجتمعها، وعَزز موقع الغرفة الريادي خليجيا وعربيا ودوليا. وإننا إذ نتقدم إليه بصادق الشكر وأجزله، ندعو الله عز وجل أن يمّتعه بالصحة وطول العمر، ليبقى معنا خير داعم ومشير.

وأخيراً أدعو الله أن يمن علينا بصحة وتوفيق وطول عمر أميرنا حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، والذي ترفع الغرفة إلى مقامه جزيل الامتنان والعرفان لمساندته السامية لدورها وانشطتها، ورعايته الدائمة للاقتصاد الكويتي ومؤسساته. كما تتقدم الغرفة ببالغ الشكر والتقدير لسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح لدعمه الدائم للاقتصاد الكويتي والدور التنموي للقطاع الخاص، ولسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح لتفهمه العميق لقضايا التنمية والإصلاح. والشكر موصول لكافة أصحاب المعالي الوزراء لما يبدونه من تقدير لدور الغرفة وتجاوب مع مساعيها. وأجزل الشكر وصادق التقدير للأفاضل رئيس وأعضاء مجلس الأمة الموقر لسعيهم الى عدالة التنمية ورفاه المواطنين، ولحرصهم على معرفة رأي الغرفة في الأمور المرتبطة بطبيعة عملها. أما أعضاء الغرفة وقاعدتها وغاية أهدافها، فإن مساندتهم الواعية هي مصدر طاقتها، وموضع فخرها، ومحل عرفانها.

وليس من الممكن أن أنهي كلمتي دون أن أكرر إشادة الغرفة بالجهود الكبيرة والرائعة التي تبذلها كافة الوزارات والمؤسسات والأجهزة الرسمية لمواجهة جائحة انتشار فيروس كورونا العالمية. ولا ينال من جهد أو ينقص من دور أية جهة أن تسجل الغرفة تقديرا خاصا وثناء صادقا لوزارة الصحة العامة بوزيرها وقياداتها، ولأولئك الشجعان من الأطباء والممرضين والمتطوعين الصامدين على خط الخطر المباشر، وكأنهم في عيون الردى وهو نائم.

كما تعرب الغرفة - مرة أخرى - عن بالغ اعتزازها بالدور المشرف الذي يقوم به القطاع الخاص الوطني ومؤسساته وشركاته ومنظماته، دعما لجهود الدولة وتكاملا معها، ورفدا لها. وهنا تجد الغرفة أن من واجبها أيضا أن تقدم شكرا خاصا ومستحقا لجمعية الهلال الأحمر الكويتي مجلسا وعاملين ومتطوعين.

والله الرحمن الرحيم نسأل أن يكشف الكرب والهم، ويؤذن بالفرج القريب على كافة عباده، كما نسأله جل وعلا ألا يزيغ ايماننا بعد إذ هدانا، وأن يؤلف بين قلوبنا، ويحفظ وطننا، ويوفق خطانا.. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، بعد ذلك استعرض أعضاء الغرفة بعض الموضوعات الخاصة بالتداعيات الاقتصادية لانتشار جائحة كورونا، ثم ختم الوزان الاجتماع.

- الانتظار ليس أفضل مستشار وهدر الوقت أشد ضرراً من هدر المال

جانب من اجتماع العمومية

الجدارة الائتمانية ستتراجع في حال غياب مصادر جديدة للتمويل

«موديز» تثبت التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند «ايه.ايه2»

ثبتت وكالة موديز لخدمات المستثمرين التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند المرتبة (ايه.ايه2).

وقالت الوكالة في بيان صحفي نشر على موقعها الإلكتروني إن الانتشار السريع والواسع النطاق لفيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) وتدهور التوقعات الاقتصادية العالمية وانخفاض أسعار النفط والأصول يخلق صدمة ائتمانية شديدة وواسعة النطاق في العديد من القطاعات والمناطق والأسواق موضحة انه "الآثار الائتمانية مجتمعة لهذه التطورات غير مسبوقة".

وأضافت انها ستقوم بتقييم قدرة البلاد على تعديل استراتيجية تمويل عجوزات الموازنة في ظل عدم إصدار قانون جديد للدين العام إذ أن هذا الوضع سيسرع من استنفاد الأصول السائلة لصندوق الاحتياطي العام.

وذكرت انها ستقوم كذلك بتقييم استجابة السياسات الحكومية في منع الموازنة العامة من توسيع العجز المالي إلى نحو 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام مبينة أن الجدارة الائتمانية ستصبح أضعف بكثير من التقديرات الحالية في حال عدم وجود مصادر جديدة للتمويل.

واعتبرت (موديز) أن الجدارة الائتمانية لدولة الكويت لا تزال مدعومة بالأصول الضخمة لصندوق الأجيال القادمة التي تمثل غالبية أصول صندوق الثروة السيادي بافتراض أن "بعض هذه الأصول يمكن استخدامها إذا لزم الأمر لتلبية المتطلبات التمويلية للموازنة العامة للدولة".

وأبقت تصنيفها للسندات الكويتية قصيرة وطويلة الأجل بالعملة الأجنبية عند المرتبة (ايه. ايه2) كما أبقت تصنيفها للسندات طويلة الأجل بالعملة المحلية وسقوف الودائع دون تغيير عند المرتبة ذاتها.

وأفادت انها راجعت توقعاتها لأسعار النفط في ضوء انخفاض الطلب العالمي نتيجة انتشار الفيروس المستجد إلى جانب الزيادة الحادة في المعروض من النفط الخام مع فشل محادثات (أوبك +) حيث خفضت توقعاتها لمتوسط أسعار النفط لعامي 2020 و2021 إلى نحو 43 دولارا للبرميل و53 دولارا على الترتيب وذلك أقل بنحو 20 دولارا و10 دولارات عن افتراضاتها السابقة.

وأضافت أن انخفاض أسعار النفط سيكون له تأثير كبير على أوضاع المالية العامة لدولة الكويت إذ تشكل الإيرادات النفطية نحو 90 في المئة من إجمالي الإيرادات العامة ونحو 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأشارت الوكالة إلى أن افتراضاتها المعدلة لأسعار النفط تؤدي إلى انخفاض إجمالي الإيرادات بنسبة 34 في المئة في السنة المالية 2020/21 مقارنة بالتقديرات السابقة ما يضيف عجزا ماليا للموازنة بنحو 13 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتوقعت الوكالة عجزا في الموازنة العامة بنحو 28 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مايقدر بنحو 39 مليار دولار امريكي في السنة المالية 2021/20 مقدرة متطلبات التمويل الإجمالية للبلاد استنادا إلى افتراضات أسعار النفط التي وضعتها بنحو 31ر6 مليار دينار (103 مليار دولار) أو 77 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الثلاث المقبلة. ورأت أن الجدارة الائتمانية للكويت لا تزال مدعومة بافتراض إمكانية السحب من الأصول الضخمة المتراكمة في صندوق احتياطي الأجيال القادمة مقدرة أصول صندوق احتياطي الأجيال القادمة بأكثر من ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. وأوضحت (موديز) أن الترتيبات المؤسساتية في الكويت تسمح مبدئيا بالسحب من أصول الصندوق متى كانت هناك حاجة مطلوبة وقد تم ذلك مرة واحدة في السابق قبل ما يقارب الثلاثة عقود لتمويل جهود إعادة الإعمار بعد الاحتلال العراقي. وعن العوامل المؤثرة على التصنيف الائتماني السيادي للكويت قالت الوكالة إن هناك عوامل قد تضغط باتجاه تخفيض التصنيف الحالي وتتمثل بالمخاطر المتزايدة بأن الموارد السائلة لصندوق الاحتياطي العام سوف تقترب من النضوب في حال عدم الوصول إلى مصادر تمويل جديدة وغياب قانون جديد للدين العام وغياب سند قانوني يسمح بالسحب من أصول صندوق الأجيال القادمة. وأشارت إلى وجود عدة عوامل قد تدفع باتجاه تثبيت التصنيف الحالي في المستقبل أهمها تحسن الرؤية بشأن ترتيبات التمويل الدائم لعجز الموازنة سواء من خلال اتفاق بين الحكومة ومجلس الأمة للسماح بالوصول المضمون إلى أصول صناديق الثروة السيادية الضخمة أو من خلال التصحيح المالي الذي يقلل بشكل جوهري من متطلبات التمويل للموازنة العامة.

وكالة موديز

البورصة تغلق تعاملاتها على ارتفاع و«العام» يصعد 63.14 نقطة

جلسة خضراء للبورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 14ر63 نقطة ليبلغ مستوى 7ر4822 نقطة بنسبة صعود بلغت 1ر33 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 5ر122 مليون سهم تمت عبر 8999 صفقة بقيمة نقدية بلغت 8ر31 مليون دينار (نحو 12ر108 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 9ر24 نقطة ليبلغ مستوى 11ر4083 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر62 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 7ر52 مليون سهم تمت عبر 2254 صفقة بقيمة نقدية بلغت 3ر8 مليون دينار (نحو 12ر92 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 2ر82 نقطة ليبلغ مستوى 6ر5198 نقطة بنسبة صعود بلغت 1ر61 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 8ر69 مليون سهم تمت عبر 6745 صفقة بقيمة نقدية بلغت 28ر04 مليون دينار (نحو 33ر95 مليون دولار).

في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 7ر16 نقطة ليبلغ مستوى 2ر3998 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر42 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 9ر47 مليون سهم تمت عبر 1863 صفقة بقيمة نقدية بلغت 6ر3 مليون دينار (نحو 24ر12 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (مواشي) و(نابيسكو) و(منشآت) و(وثاق) أما شركات (بيتك) و(زين) و(اهلي متحد) و(خليج ب) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (صلبوخ) و(معادن) و(وربة كبيتل) و(الانماء) الأكثر انخفاضا.